مجلة الحقوق والحريات
العدد الثاني
مارس 2016

الفساد في ليبيا وآليات مكافحته

د. البشير علي الكوت
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة طرابلس – ليبيا

د. علي عبد الكريم العاشق
كلية الاقتصاد بصرمان
جامعة الزاوية - ليبيا

الملتقى الدولي الخامس عشر حول: "الفساد واليات مكافحته في الدول المغاربية"
المنعقد يومي 13/14 أفريل 2015
من طرف مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة
ومخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع
قسم الحقوق- كلية الحقوق والعلوم السياسية -
جامعة محمد خيضر - بسكرة -

مقدمة:

تعد ظاهرة الفساد واحدة من أخطر الظواهر التي تهدد المجتمعات في العالم وخاصة في الدول النامية، فهي تشكل عقبة أمام التنمية والتقدم، وهذه الظاهرة أصبحت تحظى باهتمام المؤسسات الأكاديمية من جامعات ومراكز أبحاث ومؤسسات مجتمع مدني، لكنها لا تلقى الاهتمام نفسه لدى الكثير من الحكومات في العالم خاصة تلك الضالعة في الفساد. وفي ليبيا يشكل الفساد ظاهرة خطيرة ومتنامية حيث تشير المؤشرات العالمية الخاصة بمقاييس الفساد إلى تدهور ترتيب ليبيا سنوياً بالخصوص، فهي تحتل أسوأ مرتبة بين الدول المغاربية.

لقد لوحظ تعاظم ظاهرة الفساد في ليبيا خلال أكثر من أربعة عقود، وقد تجلى ذلك في مظاهر عدة سياسية واقتصادية ومالية وغيرها، وتحاول هذه الورقة البحثية التعرف على مظاهر الفساد في ليبيا وأسبابه وآليات مكافحته وفرص القضاء عليه.

من الناحية المنهجية تتبع الورقة منهج بيئي تحليلي يقوم على دراسة البيئة السياسية التي يترعرع فيها الفساد، وهي بيئة متنوعة تعمل على التأثير على بروز وتنامي ظاهرة الفساد، كما سيتم تحليل مكونات ظاهرة الفساد السياسي في ليبيا من خلال التعرف على مكونات هذه الظاهرة بغية الخروج بتعميمات قادرة على تفسيرها، كما سيتم التعامل مع الظاهرة وفق إقترابات سياسية واقتصادية واجتماعية، وتفترض الدراسة أن سياسات النظام العسكري الشمولي وضعف المؤسسات الرقابية وانعدام الشفافية أدت جميعها لتزايد ظاهرة الفساد في ليبيا.

تتناول هذه الورقة البحثية موضوع الدراسة من خلال العناصر التالية:

أولاً - الفساد مدخل نظري.

ثانياً - مظاهر الفساد في ليبيا وأسبابه وآثاره.

ثالثاً - آليات مكافحة الفساد في ليبيا.

رابعاً - فرص القضاء على الفساد في ليبيا.

أولاً - الفساد مدخل نظري:

يعد الفساد من أكبر المشكلات العالمية التي تُجمع المؤسسات المحلية والدولية على اعتبارها العقبة الرئيسة أمام الإصلاح والتنمية والاستثمار الصحيح، وسبب مهما لتنامي أعمال المخدرات والمافيات (الجريمة المنظمة بأنواعها)، ورغم أن معظم الحكومات والقيادات السياسية تعلن أن برنامجها هو مكافحة الفساد إلا أنه يظل عمليا غائبا عن برامج الحكومات والمؤسسات المختلفة، ذلك أن القضاء على الفساد ليس قرارا يُتخذ، ولكنه منظومة من

الأعمال والإصلاحات وإعادة بناء للأنظمة التعليمية والاجتماعية والإدارية والأمنية الوطنية للمجتمعات والدول. والفساد آفة مجتمعية عرفتها المجتمعات الإنسانية منذ فجر التاريخ، وهو مرض عضال تحمله كل الدول والمجتمعات سواء أكانت غنية أم فقيرة، متعلمة أم جاهلة، دكتاتورية أم ديمقراطية، قوية أم ضعيفة، وهو مما يرتبط ظهوره واستمراره برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية يعتقد في قرارة نفسه انه ليس له حق فيها ومع ذلك يسعى إليها، أو يحاول وضع مصالحه الخاصة فوق المصلحة العامة أو المُثل العامة التي تعهد بخدمتها على نحو محرم أو غير مشروع، لذا فهو يلجأ إلى وسائل سرية للوصول إليها ومنها إقصاء من له الحق فيها، أو الحصول عليها عن طريق الرشوة أو المحسوبية أو الواسطة أو اختلاس المال العام وغيرها.

يعد الفساد اليوم ظاهرة ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة تتدخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، ويأتي على أشكال شتى، ويتراوح بين الأمور التافهة والأعمال الكبيرة جدا، فهو يشمل سوء استخدام أدوات السياسات العامة وتنفيذ القوانين والعقود، وقد يكون في القطاع الخاص أو القطاع العام، حتى أصبح الفساد في بعض الدول مؤسسات منظمة، وسيكون الفساد هو التحدي الأهم والوريث المتوقع للإرهاب والذي ستجد الحكومات والمجتمعات نفسها في مواجهته وفي حرب معه، ستكون على الأغلب أكثر شراسة وتكلفة من مكافحة الإرهاب.

1 - تعريف الفساد:

تعددت تعريفات الفساد لكن هذه التعريفات تشترك في وصفه بأنه إساءة استعمال السلطة الرسمية العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص بالخروج عن القانون والنظام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق أو تعظيم مصالح خاصة لفرد أو جماعة معينة. حيث يعرفه البنك الدولي بأنه (إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص)[1]. وقد اختارت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام 2003 ألا تعرف الفساد تعريفاً فلسفياً أو وصفياً، بل انصرفت إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى الحالات التي يترجم فيها الفساد إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع ومن ثم القيام بتجريم هذه الممارسات وهي الرشوة بجميع وجوهها وفي القطاعين العام والخاص والاختلاس بجميع وجوهه والمتاجرة بالنقود وإساءة استغلال الوظيفة وتبييض الأموال والثراء غير المشروع وغيرها من أوجه الفساد الأخرى[2]. فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم

رشى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية. كما يمكن أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة.

مع تركيز أغلب التعريفات التي تحدثت عن الفساد على القطاع العام، إلا أن الفساد قد يكون أكثر ظهورا وأثرا في القطاع الخاص وفي مؤسسات المجتمع المدني، لذا عرفت منظمة الشفافية الدولية (الفساد) بأنه: "إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة"[3] . فهو استغلال السلطة الممنوحة سواء كانت في القطاع العام أو الخاص لتحقيق مكاسب شخصية، ولا يشترط في المكاسب أو المنافع الخاصة التي يلتمسها الفاسد أن تكون لمصلحته الخاصة بل قد تكون لأحد أفراد عائلته أو لقريب أو صديق أو لمؤسسة أو حزب أو منظمة أو مليشيا يتعاطف معها.

2 – أنواع الفساد:

يمكن تقسيم الفساد إلى عدة أنواع بناءً على الأسس التي يستند إليها البحث، فمن ناحية مجال الفساد قد يكون فساداً سياسياً عندما يطال مؤسسات الدولة وقياداتها السياسية، أو اقتصادياً أو مالياً عندما يطال النشاط الاقتصادي والمعاملات المالية، أو اجتماعياً عندما يطال أخلاقيات المجتمع وعاداته وقيمه وتقاليده. وقسم البعض الفساد أيضا إلى فساد صغير وفساد كبير، أما الفساد الكبير فهو الفساد السياسي الذي ينتشر في أعلى دوائر السلطة السياسية حيث يقوم القابضون على القرار السياسي باستعمال سلطتهم ونفوذهم لتوطيد مكانتهم وتعزيز ثرواتهم بتفصيل السياسات والأولويات والتشريعات على قياسهم ولمصلحتهم، وهو اخطر أنواع الفساد وأكثرها تعقيداً وأثراً على المجتمعات والدول وأكثرها صعوبة في المعالجة، ولكن عملياته اقل عدداً من الفساد الصغير أو الإداري، فهي عمليات قليلة قياساً بعلميات الفساد الصغير ولكنها اكبر وأكثر أثراً وأعظم حجماً وتأثيراً[4].

أما الفساد الصغير أو الإداري أو البيروقراطي أو الفساد المحدود أو التافه فهو ممارسة المعاملات الفاسدة في الإدارة، وهو قد يأخذ شكل تبادل مبالغ نقدية أو منافع ثانوية كدفع الرشى لترويج أو تسريع بعض المعاملات وتوظيف الأقارب والأصدقاء في مراكز غير قيادية، وهو فساد اقل خطراً وأثراً من الفساد الكبير أو السياسي، إلا أن عدد عملياته كبير جداً قياساً إلى عدد عمليات الفساد الكبير، فقد يقع في اليوم الواحد آلاف المرات ومن عدد كبير من الموظفين والمواطنين كدفع الرشى في مراكز الشرطة أو دوائر التسجيل العقاري أو في المحاكم أو في دوائر الضريبة أو في دوائر الأحوال المدنية أو الجوازات أو الرعاية الاجتماعية

وغيرها. وبسبب غياب الفصل بين الإدارة والسياسة خاصة في البلدان النامية فان تقسيم الفساد إلى سياسي أو كبير أو إداري أو صغير يكون غير واضح ونسبي.

على العموم فان الفساد كمصطلح يغطي مجموعة واسعة من الممارسات السياسية والاقتصادية والإدارية المشبوهة والمريبة، ويشمل مساحة واسعة من الأعمال والتصرفات غير الشرعية، فهو ظاهرة معقدة تتشعب أسبابها وتتنوع آثارها، وتشمل أنواعا مختلفة من أنماط السلوك الشاذة التي يقوم بها بعض من يتولون المناصب العامة، ولا يقتصر ظهور الفساد على القطاع العام بل قد يكون أكثر ظهوراً في القطاع الخاص وفي مؤسسات المجتمع المدني. والفساد في القطاع العام لا يظهر في مفاصل السلطة التنفيذية والسلطة القضائية فقط، بل يمكن أن يظهر في ميدان عمل السلطة التشريعية من خلال تجميد المشاريع لأغراض المساومة مثلا، أو في توزيع المناصب الحكومية على أسس حزبية أو طائفية، أو على مقياس الولاء بغض النظر عن الجدارة أو الكفاءة أو الاختصاص. كما قد يظهر بشكل صارخ في المؤسسات المستقلة من ضمنها المؤسسات الرقابية أو المتخصصة في مكافحة الفساد كفساد المحققين وضباط الشرطة والمفتشين العامين وموظفيهم[5]، كما أنه ليس هناك علاقة مباشرة بين نظام الحكم والفساد، فالفساد موجود في دول أنظمتها ديكتاتورية كما هو موجود في دول أنظمتها ديمقراطية، إلا أن الأنظمة غير الديمقراطية تعد حاضنة صالحة للفساد أكثر من الأنظمة الديمقراطية من الناحية النظرية.

ثانياً -مظاهر الفساد في ليبيا وأسبابه وآثاره:

1- مظاهر الفساد في ليبيا:

يبدو وضع ليبيا المتعلق بظاهرة الفساد من بين أسوأ الأوضاع على مستوى العالم، كما تشير مؤشرات الفساد إلى أنها الدولة الأسوأ بين شقيقاتها المغاربية خلال العشر سنوات الماضية في قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم (أنظر الجدول رقم 1)، وهو ما يهدد برامج التنمية والاستقرار في ليبيا.

جدول رقم (1)

يبين ترتيب ليبيا بين الدول المغاربية في قائمة الفساد العالمية خلال العشر سنوات الماضية

	ليبيا	تونس	الجزائر	المغرب	موريتانيا
2005	117	43	97	78	-
2006	105	51	84	79	84
2007	131	61	99	72	123
2008	126	62	92	80	115

2009	130	65	111	89	130
2010	146	59	105	85	143
2011	168	73	112	80	143
2012	160	75	105	88	123
2013	172	77	94	91	119
2014	166	79	100	80	124

Source: www.transparency.com

الفساد في ليبيا يتمظهر في عدة أشكال منها السياسي والإداري والاقتصادي والمالي، وقد تم ذلك خلال أكثر من أربعة عقود، وهو ما يمكن تقسيمه إلى مرحلتين رئيسيتين المرحلة الأولى وهي مرحلة الحكم العسكري الفردي (1969 – 2011)، والمرحلة الثانية هي مرحلة ما بعد فبراير 2011 والتي تمتد إلى أربع سنوات، وتشير الكثير من الدلائل إلى أن الفساد ظل سائداً خلال المرحلة الأخيرة وبأشكال مختلفة وأحياناً بوتيرة أسرع. ومن مظاهر الفساد في ليبيا:

* **الرشوة:** يلاحظ أن الرشوة تبتلع مبالغ ضخمة من المال العام، وتشير بعض الدراسات إلى أن المبالغ المدفوعة على سبيل الرشوة في العالم تصل إلى نحو تريليون دولار[6]. ومن خلال معايشة الواقع الليبي يلاحظ ظهور ممارسات تتعلق بالرشوة من خلال استغلال الوظيفة العامة، هذه الظاهرة كانت غير مألوفة حتى سبعينيات القرن الماضي بل إنها كانت تصنف كظاهرة سيئة اجتماعياً، وما كان العامل في الوظائف العامة ليمارس الرشوة لأنها ستعود عليه بالضرر الوظيفي والاجتماعي.

وغير بعيد عن الاذهان الفضيحة التي تم الكشف عنها في سبتمبر 2013 حول قيام حكومة على زيدان بإعطاء رشوة لميليشيا حرس المنشآت النفطية في منطقة الهلال النفطي بقيمة 30 مليون دينار (23 مليون دولار) بصكوك مصرفية عن طريق رئيس لجنة الطاقة بالمؤتمر الوطني العام والمالك لعدة محطات وقود في البلاد[7]، وتكمن خطورة هذه الفضيحة في اشتراك البرلمان والحكومة في دفع رشوة لزعيم ميليشيا من أجل رفع الحظر عن قفل الموانئ النفطية الذي فرضته هذه الميليشيا.

* **الاختلاس ونهب المال العام:** ظاهرة نهب المال العام مورست على مدى العقود الماضية بصور مختلفة، وساعدت حالة الفوضى التي أعقبت سقوط القذافي على زيادة ظاهرة الاختلاسات، ومن هذه الاختلاسات التي تمارس هي ظاهرة ازدواج المرتبات بدون وجه حق حيث يتقاضى بعض الأشخاص أكثر من مرتب دون القيام بعمل في المقابل، وفي هذا السياق أعلن

رئيس الحكومة المؤقتة علي زيدان في مايو 2013 عن استبعاد 300 ألف اسم كانوا يتقاضون مرتبات مكررة، وصرح رئيس الحكومة بأنه بتطبيق الرقم الوطني تم اكتشاف أشخاص يتقاضون ما بين 50 و60 مرتب[8]، وقد أدى هذه النهب إلى ارتفاع نسبة المرتبات من الميزانية السنوية حيث شكلت البند الأكبر وبنسبة 31 ٪ في ميزانية 2013 والبالغة 66.86 مليار دولار، وهو ما أسترعى انتباه البنك الدولي الذي نصح ليبيا بتقليص نسبة الرواتب من الميزانية والعاملين في القطاع العام[9].

* **انعدام الشفافية:** كثير من النشاطات الحكومية وخاصة ذات الطابع المالي تتم في سرية تامة ودون الإفصاح عن تفاصيلها، ولا يستطيع المتتبع لمثل هذه الإجراءات الوصول إلى معلومات من هذا النوع، وغالباً ما يحدث هذا التعتيم وعدم الشفافية لأن الإجراءات لا تتبع الأساليب القانونية، وفي الدول التي حققت مراكز متقدمة في سلم الشفافية الدولية من حق كل من شاء من مؤسسات رسمية أو مدنية أو أفراد أن يطلع على المجريات المالية في مؤسسات الدولة.

الوساطة والمحسوبية: في مجتمع قبلي تلعب فيه العلاقات القرابية دوراً مهماً في كافة مظاهر الحياة اليومية لا يمكن تصور غياب الوساطة والمحسوبية، وفي دراسة حول أسس التعيين في الوظائف في ليبيا خلال الحكم السابق تبين أن 55٪ من التعيينات تتم على أساس الولاء السياسي، و35 ٪ على أساس الولاء القبلي، ولا تزيد نسبة التعيين على أساس المؤهل العلمي عن 12٪ من حجم العينة[10].

* **التسيب الإداري:** يُعرف التسيب الإداري بأنه "إهمال الموظف للواجبات المنوطة به والمنصوص عليها في القوانين واللوائح والقرارات التي تنظم الوظيفة العامة بشكل يؤدي إلى مردود سلبي على الإنتاجية وسير العمل"[11]، ويبرز التسيب الإداري في سلوكيات من قبيل الغياب عن العمل أو التأخير أو تضييع المستندات والمعاملات وعدم الحرص على موارد المؤسسة وغيرها من السلوكيات البيروقراطية السيئة، وكل السلوكيات المذكورة هي جزء من الممارسات في معظم الأجهزة الإدارية في ليبيا.

* **إساءة استعمال السلطة والابتزاز:** تعتبر ظاهرة سوء استخدم السلطة من أسوأ مظاهر الفساد، إذ أن ما ينجم عن هذه الممارسات يؤدي إلى مخالفات قانونية كثيرة وهو إجبار الأشخاص على دفع مبالغ مالية، أو تمرير إجراءات مخالفة بالتهديد أو العنف والترهيب، ولا يخلو الواقع الليبي قديماً وحديثاً من مثل هذه التصرفات.

*** التهرب الضريبي وعدم سداد رسوم الخدمات:** يبدو التهرب الضريبي من الممارسات الشائعة في ليبيا، وأحياناً تساهم المؤسسات الضريبية نفسها في هذه الظاهرة من خلال عدم الحرص على تحصيل الضرائب أو تخفيضها بالمخالفة للقانون لأسباب مختلفة مثل الحصول على رشوة أو بسبب العلاقات القرابية أو الصداقة.

2 - أسباب الفساد في ليبيا:

يمكن القول أن عوامل مختلفة تقف وراء شيوع هذه الظاهرة تتناغم في شدتها ودرجتها طردياً مع تنامي ظاهرة الفساد، منها عدم وجود نظام مؤسسي فعّال يستند إلى مبدأ فصل السلطات وتوزيعها بشكل أنسب، أي غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية، إضافة إلى ضعف الأجهزة الرقابية وبيروقراطية الإجراءات وغموض التشريعات وتعددها وعدم الالتزام بها والعمل بالكثير منها، هذا فضلا عن تضاربها وازدواجيتها، وعدم استكمال الأنظمة واللوائح التنظيمية، وعدم المرونة في علاج القصور فيها[12]، مما أدى إلى عدم تطبيق العديد منها في كثير من الأحيان والاعتماد على الاجتهاد الشخصي وعند هذا المستوى ظهرت في ليبيا حالة غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد في ظل غياب دولة المؤسسات وسلطة القانون والتشريعات تحت وطأة التهديد بالقتل والاختطاف والتهميش والإقصاء الوظيفي، الأمر الذي ساهم في انتشار الفساد الإداري والمالي.

لقد كان من المتوقع حدوث فساد في ليبيا خلال الأربعة عقود الماضية وحتى اليوم، فمنذ سبتمبر 1969 وحتى أكتوبر 2011 ظلت ليبيا تحت حكم فردي ديكتاتوري جاء بعد انقلاب عسكري على نظام ملكي دستوري، حيث أصبح النظام السياسي وإيديولوجيته هما نتاج شخص رأس النظام، وكامتداد لهذا الوضع تعرض النظام الإداري للعبث أيضاً، ويمكن إيراد محطات مهمة في التاريخ السياسي الليبي كانت الأسباب الرئيسية فيما وصلت إليه الدولة من فساد وانهيار سياسي وإداري في آخر المطاف:

*** الانقلاب على الشرعية الملكية الدستورية (سبتمبر 1969):** وقد تم ذلك من خلال انقلاب عسكري وقع عام 1969 على يد مجموعة من صغار الضبط، عاشت بعدها البلاد أكثر من أربعة عقود بدون دستور في ظل حكم فردي عسكري ديكتاتوري، وفي ظل هذا الوضع غير الدستوري برزت الكثير من الظواهر والممارسات السيئة وعلى رأسها الفساد، الذي مارسته النخبة الحاكمة، ففي دولة ريعية مثل ليبيا التي تعتمد على النفط أصبح الحاكم بأمره هو الواهب الوحيد، يهب على مزاجه لمن يشاء ويحرم من يشاء، واختلت المعايير المعتادة وبرزت معايير أخرى تقوم على القرابة والولاء.

*** إعلان ما يسمى بالثورة الشعبية:** في 15 أبريل 1973 أعلن قائد الانقلاب العسكري معمر القذافي ما أطلق عليه الثورة الشعبية، وهي حزمة من الإجراءات تشكل بداية الفساد والفوضى في المجالات السياسية والإدارية، فقد تضمنت إحداث خلل في تولي المناصب القيادية الإدارية في الدولة الليبية بحيث يتم توليها من قبل مجموعة من الأشخاص غير مؤهلين أُطلق عليهم تعبير اللجنة الشعبية، وكذلك تعطيل بعض القوانين بحجة أنها معرقلة للتحول الثوري ! وقد كانت نتائج هذه الإجراءات وغيرها كارثية على الجهاز الإداري، إذ تدنت الإنتاجية وعمت الفوضى والتسيب الإداري وغابت الرقابة.

*** ممارسة القذافي لصلاحيات مطلقة:** أصبح رأس النظام هو مصدر السلطات المنزه، وبلغ ذلك الأمر ذروته في إصدار مؤتمر الشعب العام (البرلمان الليبي) ما أطلق عليه وثيقة الشرعية الثورية خلال دورته التي عقدت في الفترة من 2 - 9 مارس 1990، وهي الوثيقة التي يتم بموجبها اعتبار كل توجيهات وترشيد يصدر عن معمر القذافي تعليمات واجبة التنفيذ[13] !

*** غياب الشفافية:** غياب الشفافية والوضوح وعدم الإفصاح عن المعلومات والسجلات العامة والاستثمارات الحكومية والإيرادات العامة في وقتها، الأمر الذي أفقدها أهمية التحقق من صحتها وسلامتها وإمكانية علاج أي قصور أو اكتشاف أي أخطاء في الوقت المناسب، وبالتالي الحد من وتلافي أي محاولات للتلاعب بها[14]. أن ما يميز عمل المؤسسات الليبية خلال فترة النظام السابق أو ما تلاه هو غياب الشفافية، فالمؤسسات تعمل في ظل أجواء يسودها المؤامرة والتكتم لأنها تدرك أنها لا تعمل بصورة قانونية، وفي مثل هذه الظروف يصعب مراقبة المخالفات القانونية وتزداد الممارسات الفاسدة.

*** الدخول في حروب وعمليات إرهابية:** لا شك أن ظروف الحروب والأعمال الإرهابية وغير القانونية تمثل معول فساد في المجتمعات، وقد دأب النظام السابق في ليبيا على خوض حروب غير مشروعة على عدة جبهات منها الحرب مع مصر عام 1977، والحرب إلى جانب عيدي أمين ديكتاتور أوغندا عام 1978 ضد تنزانيا، والحرب على تشاد 1981 – 1987، ودعم الجيش الجمهوري الايرلندي، وإسقاط طائرة البانام الأمريكية فوق قرية لوكربي الاسكتلندية ثم تكبيد الخزانة الليبية مبلغ 2.7 مليار دولار تعويضات للضحايا، وإسقاط طائرة اليو تي أى الفرنسية المدنية فوق صحراء النيجر، ودعم حركة التمرد في السودان

بقيادة جون جرنج عام 1983 بالمال والسلاح وهو ما قاد في النهاية لانفصال جنوب السودان، ودعم وتدبير بعض الانقلابات العسكرية في أفريقيا، وغيرها من الأعمال الإرهابية.

* **عدم تداول السلطة:** كثيراً ما بينت الدراسات في ليبيا خلال فترة النظام السابق بأن النخبة الحاكمة المتداولة لأعلى المناصب في الدولة قد انحصرت لعدة عقود في نخبة لا تتعدى المائة شخص من الموالين وذوي القربى، وفي هكذا ظروف يصعب تصور وضع برامج جادة لمكافحة الفساد.

* **الضغوط القبلية والجهوية وإقصاء المجتمع المدني:** الضغوط القبلية والجهوية، الأمر الذي يؤدي إلى تفشي المحسوبية على حساب الكفاءات وعدم الاستقرار الوظيفي والتخوف من المجهول القادم، وهو نفسيا ما يؤدي إلى التكالب على جمع المال بأي وجه لمواجهة المستقبل الغامض. والمجتمع الليبي في الأساس هو مجتمع قبلي، وبدلاً من ترسيخ المجتمع المدني القائم على المواطنة والمؤسسات والقانون عمد النظام السابق إلى القضاء على المؤسسات الناشئة للمجتمع المدني، وسحبت الدولة كل النشاطات والمهام، بل وقيدت مؤسسات المجتمع المدني بالقانون رقم 19 السيئ السمعة الصادر عن مؤتمر الشعب العام والذي جعل من هذه المؤسسات ذراع من أذرع الدولة. وبذلك غاب قطاع مهم كان من الممكن أن يكمل دور الدولة وينبه الدولة لما يمكن أن يقع من فساد مثلاً ويعمل على مكافحته.

* **ضعف مؤسسات الدولة وتوغل عناصر تابعة لجماعات متطرفة فيها:** لعل من الاسباب التي أدت إلى تراكم الفساد وزيادته وتسريعه بعد سقوط النظام السابق هو ضعف مؤسسات الدولة التي تفتقر إما إلى الشرعية وإما إلى القوة لفرض القانون والنظام، كما توغلت في مؤسسات الدولة جماعات لها أجنداتها الخاصة التي قد تتعارض مع المصلحة العامة.

غياب خطة وطنية تفصيلية محددة الأهداف في ليبيا ساهم بشكل كبير في تكريس حالة الترهل والفساد[15].

* **تنمّر الميليشيات المسلحة:** انهيار النظام السابق أدى إلى انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية، كما برزت على المسرح الكثير من الجماعات والكتائب المسلحة غير الشرعية والتي فاق عددها 1600 جماعة وكتيبة، وقد بلغ بعضها من القوة إلى درجة فرض شروطها والحصول على مبالغ طائلة من ميزانية الدولة، وصلت في إحدى السنوات إلى 900 مليون دولار، كما قامت هذه الجماعات بالهجوم على مؤسسات الدولة واحتلالها مثل وزارتي

الخارجية والعدل، واختطاف رئيس المؤتمر الوطني ورئيس الوزراء حيث تم اختطاف أعلى الشخصيات في هرم السلطتين التشريعية والتنفيذية وهما: نوري أبو سهمين رئيس المؤتمر الوطني العام (في يناير 2014) وقبله علي زيدان رئيس الحكومة (في أكتوبر 2013)، وفي ظروف كهذه تعجز فيها الدولة عن حماية مؤسساتها وقيادتها السياسية يصعب تصور بيئة أنسب من ذلك قائمة على الفساد.

* **ضعف برامج التنمية وتدني الدخل الحقيقي للفرد:** يشار في هذا السياق إلى أن ليبيا شهدت برامج للتنمية مع تصدير النفط بكميات تجارية في مطلع الستينيات، وهو ما دفع بحكومات النظام الملكي إلى إعداد خطط محكمة للتنمية في بلد كان يعد من بين أفقر دول العالم غداة الاستقلال في مطلع خمسينيات القرن الماضي، ولهذا شهدت ليبيا أول خطة ثلاثية للتنمية عام 1965، كان من نتائجها تحقيق انجازات ملموسة في مختلف المجالات، وقد استفاد النظام السابق من الدراسات التي أُعدت كقاعدة معلومات لخطط التنمية خلال العهد الملكي فأنجز خطة ثلاثية للتنمية (1973- 1975) أعقبها بخطة أخرى خمسية (1976- 1980) مستفيداً من الطفرة التي حصلت في أسواق النفط العالمية، لكن ومنذ ذلك التاريخ توقفت برامج التنمية في ليبيا.

لم يقتصر الأمر على توقف برامج التنمية في ليبيا بل جُمّدت معها مرتبات العاملين في الدولة الليبية لمدة ثلاثة عقود حسب قانون المرتبات رقم 15 لسنة 1981 وحتى سقوط النظام عام 2011، وذلك بالرغم من زيادة الاسعار وفقد الدينار الليبي لجزء من قيمته، فبعد أن كان الدينار يساوي ثلاثة دولارات أصبح العكس تقريباً، وهكذا أصبح الوضع المعيشي للمواطن الليبي سيئاً بدرجة كبيرة، وانصراف العاملين بالدولة للبحث عن وسائل لتحسين أوضاعهم المعيشية بسبب ارتفاع مستوى المعيشة وبقاء المرتبات على حالها، الأمر الذي دفع الكثيرين منهم للحصول على مصادر دخل غير مشروعة، فانتشرت الرشوة والاختلاس ونهب المال العام، وأصبحت هذه الأمور سلوك معتاد وثقافة سائدة.

ويعود السبب في انتشار ظاهرة اختلاس المال العام في ليبيا إلى عاملين مهمين، أولهما يتعلق بتدني المرتبات في ظل تضييق الدولة على النشاط الاقتصادي الخاص، أما العامل الثاني فيتعلق بضعف أجهزة الرقابة والضبط في ليبيا وعدم وجود عقوبات رادعة لجرائم الفساد.

عدم دقة البيانات المالية في الوحدات الإدارية والقطاع العام، الأمر الذي أدى إلى التأخر في الإجراءات، وعدم دقة البيانات، وضياع أصول شركات القطاع العام، مع انخفاض مستوى كفاءة أداء العاملين بالقطاع، وزيادتهم الكبيرة وغير المبررة، مما سبب إرباكاً في الإنتاج وعدم الوصول إلى المستهدف منه.

* **تعدد الوظائف بدون وجود ملاكات وظيفية أو هيكل تنظيمي لها:** وهو الأمر الذي وضع الدولة في مشكلة ازدواج الوظائف، هناك من له أكثر من أربع وظائف، وكل ذلك بسبب عدم توصيف الوظائف وتحديد المسؤوليات، وعدم تفعيل برنامج الرقم الوطني لحصر موظفي الدولة، وذلك لأسباب حزبية جهوية محضة.

❖ **عدم اقفال الحسابات الختامية للدولة:** يشكو ديوان المحاسبة في تقاريره المتلاحقة من عدم إقفال الحسابات الختامية في مواعيدها لكل مفاصل الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى التأخر في مراجعتها، وبسبب قدمها يصبح اكتشاف التلاعب والغش والتزوير فيها يتم بعد مرور سنوات بحيث لم يعد ينفع هذا الاكتشاف.

❖ **احتكار الوظائف القيادية:** في الفترة قبل ثورة 17 فبراير وبعدها مازالت المناصب القيادية حكراً على أشخاص محدودين منذ فترة طويلة، رغم ارتكابهم مخالفات عديدة مكتشفة من قبل الأجهزة الرقابية، وبعد الثورة لم يتغير هذا العرف إلا قليلاً، وذلك بإدخال البعض من يتبعون أحزاب معينة أو مناطق ذات نفوذ أو مراكز قوة في مفاصل الدولة بغض النظر عن إمكانياتهم أو مؤهلاتهم.

❖ **قصور الحكومات المؤقتة** التي تعاقبت على إدارة شؤون البلاد عن متابعة ومعالجة الانحرافات والإخفاقات في تنفيذ أي من مراحل البرامج والمشاريع المدرجة بخطط عملهم لتسيير شؤون البلاد، وإنفاق ميزانيات الدولة الضخمة في أوجهها الصحيحة وتحت إشراف ديوان المحاسبة، ولعل السبب المباشر لذلك – كما يرى ديوان المحاسبة - الاعتصامات السلمية والمسلحة، واقتحام مقار الحكومة، بل وخطف رئيس الحكومة شخصياً[16]، الأمر الذي أدى إلى بروز أكبر فساد مالي تمر به ليبيا عبر تاريخها.

❖ **ضعف الجهاز القضائي**، وغياب القانون وسيادته واحترامه، وقصور وضعف النصوص والعقوبات القانونية الرادعة، الأمر الذي مكن عناصر الفساد للتهرب من المساءلة.

❖ **ضعف وقلة خبرة الجهة التشريعية** وعدم وجود معارضة برلمانية حقيقية وجادة، وضعف الإعلام الحقيقي الهادف، الأمر الذي قلل من فاعلية مساءلة المسئولين ومحاسبة المخالفين.

3 - آثار الفساد في ليبيا:

تظهر آثار الفساد في ليبيا بعدة أشكال وعلى عدة مستويات، ويمكن تلمس أبرز هذه الآثار من خلال النقاط التالية:

❖ **انعدام الثقة بين المواطن والدولة:** إن تعاظم ظاهرة الفساد جعلت المواطن الليبي لا يثق بالحكومات المتعاقبة نتيجة ما برز من سلوكيات فاسدة من قياداتها وأعضائها خلال النظام السابق أو الحالي.

❖ تعثر أو تعطل برامج التنمية وتدني الانتاج: في الوقت الذي أشارت الكثير من التقارير والمعلومات إلى فساد مالي متنامي في ليبيا خلال فترة النظام السابق والفترة الحالية يظهر في المقابل توقف برامج التنمية، بل لقد وصل الأمر إلى حد إيقاف تصدير النفط إلى الخارج – الثروة الرئيسية ومورد الدخل في ليبيا – بسبب الصراع على نهب عائداته.

❖ انخفاض المستوى المعيشي للمواطن: كل المبالغ التي تهدر في عمليات الفساد تعني ضياع مبالغ كان من الممكن انفاقها بشكل عادل على المواطنين للرفع من مستواهم المعيشي، فالمواطن الليبي يعاني من البطالة وتدني المرتبات وتصاعد التضخم.

❖ سيادة ظاهرة اجتماعية ذات بعد أخلاقي وتجذرها في المجتمع الليبي تجعل من الفساد سلوكاً عادياً، فبعد أن كانت بعض مظاهر الفساد كالرشوة منبوذة ومستهجنة في المجتمع الليبي أصبحت اليوم ظاهرة سائدة في أجهزة الدولة.

ثالثاً - آليات مكافحة الفساد في ليبيا:

من الناحية القانونية والمؤسسية يوجد الكثير من القوانين التي وضعت من أجل التصدي للفساد، كما توجد هياكل ومؤسسات مهمتها العمل على منع الفساد والقضاء عليه في حال وقوعه، ولكن إلى مدى كانت هذه القوانين والهياكل والمؤسسات كافية وقادرة على مواجهة ظاهرة الفساد ؟ إن ما يكشف عنه واقع الفساد المتنامي في ليبيا يؤكد أن الإجابة على السؤال السابق تكون قطعاً بالنفي. يجب الاعتراف بأن الآليات المتبعة لمكافحة الفساد غير كافية وغير فعّالة، بل أن هذه الأجهزة تحولت إلى جزء من ظاهرة الفساد السائدة في الدولة الليبية، ويمكن هنا الإشارة إلى بعض هذه الأجهزة:

1 – الأجهزة الرقابية لمكافحة الفساد:

تطورت الأجهزة الرقابية في ليبيا منذ الاستقلال عام 1951، إذ كان هناك جهاز مركزي للرقابة، أما بعد انقلاب 1969 فقد تم إدخال عدة تعديلات عليه على النحو التالي:

❖ **الجهاز المركزي للرقابة الإدارية:** تم في عام 1974 إصدار القانون رقم 88 عن مجلس قيادة الثورة (أعلى سلطة آنذاك) بإنشاء الجهاز المركزي للرقابة الإدارية.

❖ **ديوان المحاسبة:** في عام 1975 صدر القانون رقم 79 عن مجلس قيادة الثورة بشأن ديوان المحاسبة الذي يعد من أقدم الأجهزة الرسمية لمراقبة حسابات الدولة والتقييم للأجهزة العامة، وقد ترأسه في مطلع السبعينيات الدكتور محمد يوسف المقريف، وتفيد بعض الروايات أنه قد أكتشف وتابع بعض المخالفات المالية لأجهزة الدولة، وهو ما دفع النظام السابق إلى إرساله إلى الهند كسفير لليبيا هناك، حيث انشق عن النظام في مطلع الثمانينيات وتحول إلى أبرز معارضي نظام القذافي وأسس الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا.

❖ **الجهاز الشعبي للمتابعة الشعبية:** وفيه تم دمج ديوان المحاسبة والرقابة الإدارية، وقد صدر به القانون رقم 16 لسنة 1986 عن مؤتمر الشعب العام (السلطة التشريعية)، وهو تابع للمؤتمر، ويمارس رقابة خارجية مالية وإدارية على الأجهزة التنفيذية في الدولة. ثم صدر القانون رقم 11 لسنة 1996 بإعادة تنظيم الرقابة الشعبية والذي ألغى كل القوانين السابقة بالخصوص وفصل الرقابة الإدارية عن المالية، تلاه في عام 2007 صدور القانون رقم 2 بتنظيم التفتيش والرقابة الشعبية وأعاد تجميعهما من جديد.

❖ **ديوان المحاسبة:** بعد اسقاط النظام السابق عام 2011 أصدر المجلس الوطني الانتقالي (أعلى سلطة) القانون رقم 119 لسنة 2011 والذي أعاد ديوان المحاسبة للوجود للقيام بأعمال الرقابة المالية، وفصله بذلك عن الرقابة الإدارية.

❖ **المراقبون الماليون:** تشكل وزارة المالية نوع من الرقابة المالية الخارجية على الأجهزة التنفيذية في الدولة بما فيها السفارات وأجهزة الاستثمار بالخارج.

يلاحظ مما سبق عموماً أن الأجهزة الرقابية للدولة قد تعرضت للتغيير عدة مرات من ناحية التشريعات المنظمة لها ومن ناحية هياكلها، من ناحية أخرى يلاحظ من خلال مسيرتها المهنية أنها قد تغولت وتحولت إلى إحدى أجهزة الفساد خاصة إذا علمنا أن معظم الذين تولوا قيادتها هم من الدائرة المقربة من النظام من الأقارب أو الثقاة، وهو ما يجعل دورها في مكافحة الفساد محل شك.

2 – القضاء ومكافحة الفساد:

يعتمد دور القضاء في مكافحة الفساد على تطبيق التشريعات الصادرة بالخصوص، ويرتبط نجاح مهمته بمدى استقلاليته ومهنية العاملين به ونزاهتهم، ولم يتعرض القضاء في

ليبيا لضغط مباشر وقد ظل يمارس دوره بشكل مقبول غير أن النظام السابق دأب على تجاوز نزاهة القضاء بإصدار التشريعات التي تخدم مصالحه أو من خلال إقامة أجهزة قضائية خاصة أو استثنائية[17]، وقد تعسفت هذه الأجهزة وضمت بين ظهرانيها بعض القضاة الذين تجاوبوا مع رغبات النظام.

3 – أجهزة استثنائية لمكافحة الفساد:

لقد تم في مناسبات عدة الإعلان عن إجراءات استثنائية لمكافحة الفساد، لكن حتى في مثل هذه الحالات ليس من المؤكد حقيقة نوايا السلطات من وراء هذه الإجراءات الاستثنائية، فقد يكون الهدف ليس القضاء على ظاهرة تعايش معها النظام أو ربما اعتاد ممارستها بقدر ما تكون دعاية القصد منها التغطية على الانتقادات الشعبية المحلية والانتقادات الخارجية للنظام حول ظاهرة الفساد، وفي هذا السياق يشار إلى قيام النظام السابق بهذه الإجراءات:

- **لجان التطهير:** في تسعينيات القرن الماضي وبالتحديد في عام 1994 صدر القانون رقم 10 لسنة 1994 بشأن ما اسماه التطهير وجند له العديد من العناصر من مؤسسات الجيش والشرطة وغيرها وأطلق عليها لجان التطهير، بزعم أنها ستقاوم كل الظواهر المرتبطة بالفساد، غير أن عدم وضوح الهدف الحقيقي لهذه اللجان، وكذلك الأعداد الكبيرة غير المؤهلة للقيام بهذه المهمة الغامضة جاءت بردات فعل معكوسة وغير محسوبة، وتحولت هذه اللجان في وقت قصير إلى معول فساد يحظى بالحماية الرسمية، فمن يجرؤ على محاسبة لجان التطهير التي أطلقها رأس النظام نفسه ؟ وانتهت هذه الفكرة الغامضة إلى العدم، واستمرت مسيرة الفساد.
- **القوافل الثورية:** كما أسس النظام السابق ما أطلق عليه القوافل الثورية، وهي فرق تتبع حركة اللجان الثورية، وهي عبارة عن خليط من العناصر العقائدية التي تدافع عن النظام، وكانت تتمتع بصلاحيات كبيرة غير مقننة لاقتفاء وتتبع أية ظاهرة، وكانت هذه القوافل تقدم تقرير سنوي إلى مؤتمر الشعب العام (البرلمان).
- **إقرار الذمة المالية:** وفي مناسبة أخرى جاءت عقب كشف حسابات بمليارات الدولارات في سويسرا بمناسبة الحرب على الإرهاب التي اعقبت أحداث 9/11 والتي اقتضت تجفيف منابع الإرهاب وكشف الحسابات السرية ظهر هناك الكثير من أعضاء النخبة الحاكمة في ليبيا ممن يمتلكون حسابات سرية ضخمة في الخارج، وهو ما دفع رأس النظام إلى إصدار تعليماته عام 2006 عبر وسائل الإعلام بضرورة أن يقوم كل المسئولين في الدولة

الليبية بالإفصاح عن ثرواتهم وممتلكاتهم للدولة، وبالفعل قدم 4600 شخص من النخبة الحاكمة في ليبيا تقاريرهم للجهات المختصة، ومن بين هؤلاء جميعاً حامت الشكوك حول 150 شخصاً، ومن هؤلاء تم تقديم 20 للقضاء، وقد فسر أحد كبار المسئولين آنذاك (الدكتور شكري غانم) – رئيس حكومة ورئيس المؤسسة الوطنية للنفط سابقاً – بأن هدف القذافي من وراء ذلك هو محاولة دمج نفسه في الغرب، لكن الإصلاح الاقتصادي لم يكن ليحدث في ليبيا والقذافي على قيد الحياة، فهو يريد إدارة دولة بمزاجه[18].

❖ **المحاكم الخاصة:** أنشأ النظام محكمة أطلق عليها محكمة الشعب بموجب القانون رقم 5 لسنة 1988 المعدل بالقانون رقم 8 لسنة 1991، وذلك لإجراء محاكمات تتعلق بقضايا سياسية أو نحوها بما يحقق أغراض النظام وبعيداً عن الأجهزة القضائية المعتادة.

4 – تشريعات لمكافحة الفساد:

نتيجة تنامي ظاهرة الفساد خلال فترة الحكم العسكري على مختلف المستويات فقد صدرت بعض التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد، ولكن هل أفلحت هذه التشريعات في ذلك ؟ إن استمرار وتصاعد ظاهرة الفساد وكما يبدو من عدة مؤشرات أهمها مؤشر الفساد العالمي يدل على أن هذه التشريعات والأجهزة لم تنجح في تحقيق هذا الهدف، ومن أهم التشريعات التي صدرت لمكافحة الفساد خلال فترة النظام السابق ما يلي:

❖ قانون الكسب الحرام رقم 3 لسنة 1970، وكان الغرض من صدوره محاسبة رجالات النظام الملكي، ولكن الواقع والتجربة الماضية أثبتت أنه ليس لهؤلاء أية مخالفات مالية أو إدارية تذكر وأن الانقلابيون الذين وضعوا هذا القانون هم من أذنوا ببداية عصر الفساد في ليبيا.

❖ القانون رقم 2 لسنة 1979 بشأن الجرائم الاقتصادية، وقد جاء صدوره لغرض ردع المخالفين بعد استفحال الفساد والتخريب المالي والإداري، ومن ذلك انتشار ظاهرة حرق الاسواق والمنشآت العامة خلال فترة الجرد السنوي في نهاية السنة المالية للتغطية على السرقات والنهب.

❖ قانون من أين لك هذا رقم 3 لسنة 1986.

❖ القانون رقم 10 لسنة 1994 بشأن التطهير.

رابعاً - فرص القضاء على الفساد في ليبيا:

الفساد في مجمله منظومة من الممارسات الفاسدة والمفسدين متى ما انتشرت في مجتمع ما تحولت إلى ظاهرة مألوفة وأصبح من الصعب استئصالها، وهذا هو الوضع في المجتمع الليبي، ولذا لا يبدو من السهل القضاء على الفساد بالكامل في ليبيا بعد أن استشرى وتحول إلى ظاهرة تمارس على نطاق واسع.

1 - مقترحات للقضاء على الفساد:

ويمكن اقتراح بعض الوسائل التي قد تساعد في القضاء على الفساد ومنها:

❖ **إقامة مؤسسات دستورية راسخة:** لعل القاسم المشترك بين المراحل السابقة التي تلت سقوط النظام الملكي الدستوري عام 1969 هو عدم وجود مؤسسات دستورية راسخة في ليبيا، فقد ظلت ليبيا على مدى أكثر من أربعة عقود وحتى يومنا هذا بدون دستور، وفي ظل فراغ دستوري أو وثائق دستورية هشة لا يمكن ضبط الأمور المتعلقة بالفساد، عليه فإن الخطوة الأولى لقطع الطريق على الفساد والفوضى الحاصلة في ليبيا هو اعتماد دستور يحقق الاستقرار يمكن العمل من خلاله على مكافحة الفساد.

❖ تحقيق التنمية والرفع من مستوى المعيشة: كما اتضح من خلال العرض السابق فإن تراجع التنمية أو توقفها وتدني مستويات الدخل الفردي تؤدي إلى بروز ظواهر مرتبطة بالفساد مثل الرشوة واختلاس المال العام.

❖ تشديد العقوبات المتعلقة بظواهر الفساد: إذ أن العقوبات المخففة قد تكون سبباً في عدم ردع القائمين بالفساد. والقوانين المتعلقة بالفساد في ليبيا يبدو أنها في حاجة إلى مراجعة شاملة حتى تصبح أكثر ردعاً فيما يتعلق بالفساد فقد كانت أشد العقوبات في القانون الليبي تتعلق بالشأن السياسي لحرص النظام على بقائه.

❖ استخدام الرقم الوطني (NID) National Identification Numbers: بالرغم من أن العمل على انجاز الرقم الوطني بدأ العمل فيه خلال فترة النظام السابق إلا أنه لم ينجز بالكامل أو لم يطبق إلا بعد سقوطه، كما أنه قد تم وضعه في الأساس لأسباب أمنية، ولقد كشف الرقم الوطني عن الكثير من ظواهر الفساد في ليبيا مثل تقاضي عدة مرتبات للعاملين في الدولة، إلى جانب تحقيقه لفوائد أخرى تتعلق بتقديم الخدمات والرقابة في الكثير من النشاطات اليومية مثل الحصول على رخص القيادة وجوازات السفر وغيرها بكل شفافية وأمن، لكن حتى هذا الرقم الوطني تعرض للتلاعب من داخل العاملين فيه[19]، فالمفسد لا تعوزه الوسيلة لممارسة الفساد في ظل انعدام الرادع الاخلاقي والقانوني.

2 - سيناريوهات الفساد في ليبيا:

مما تقدم هناك سؤال يطرح نفسه: هل تبدو الفرصة متاحة للقضاء على الفساد في ليبيا مستقبلاً ؟ إن مستقبل الفساد في ليبيا يبدو مرتبطاً بمستقبل الأوضاع السياسية والاستقرار في ليبيا، وهذا يرتبط بثلاث سيناريوهات على النحو التالي:

أ – السيناريو المتفاءل أو الايجابي: ويقوم هذا السيناريو على افتراض أن ليبيا قد تخرج من أزمتها الحالية قريباً، وذلك من خلال إقرار دستور عصري وبناء مؤسسات قوية قادرة على تحقيق التنمية والتقدم والقضاء على مظاهر الفساد في الدولة، وهو سيناريو لا يبدو قريب المنال على الأقل.

ب – السيناريو المتشائم أو السلبي: وهو سيناريو يرى أن الأوضاع في ليبيا قد تشهد مزيد من الفوضى السياسية والأمنية، وهو ما يعني ضعف مؤسسات الدولة وأدائها، وأن بعض الظواهر السلبية قد تتفاقم بما فيها ظاهرة الفساد، وهو احتمال قائم.

ج – سيناريو استمرار الوضع الراهن: يبدو سيناريو الوضع القائم الأقرب للواقع بالنظر إلى ما تعانيه ليبيا من فوضى سياسية وأمنية، وهو ما يعني أن الوضع الراهن بما فيه ظاهرة الفساد قد يستمر إلى فترة طويلة.

الهوامش:

1 - الموقع الرسمي للبنك الدولي، في قائمة المنشورات، يوم 2015/3/2. متاح على الموقع الإلكتروني:
http://www.albankaldawli.org /

2 - عادل عبد اللطيف، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها: إطار لفهم الفساد في الوطن العربي ومعالجته، **مجلة المستقبل العربي**، السنة 27، العدد 309، بيروت، 2004م، ص95.

3 - منظمة الشفافية الدولية – تقرير الفساد العالمي لعام 2007.

4 - كيفية مكافحة الفساد في مصر، د. عادل عامر، يوم 2015/3/2. متاح على الموقع الإلكتروني:
http://almesryoon.com /

5 - الفساد تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته القاضي رحيم حسن العكيلي قاضي بداءة الكرادة عضو اللجنة القانونية الاستشارية في بيت الحكمة. يوم 2015/3/4، متاح على الموقع الإلكتروني:
www.nazaha.iq/search_web/trboy/4.doc.،

6 - د. الطاهر محمد الهميلي، الفساد الإداري: أسبابه – آثاره – وسبل علاجه، مجلة آفاق، طرابلس – ليبيا، العدد الثالث 2010، ص ص 32 – 43.

7 - Mohamed Eljarh, **On Top of Everything Else, Now Libya Has a Corruption Scandal to Worry About**. October 22, 2013- http://foreignpolicy.com/

8 - موقع ليبيا المستقبل، 2013/5/6. www. libyaalmostakbal.net

9- Mohamed Eljarh, Libya takes steps to fight corruption, May 28, 2013 http://foreignpolicy.com.

10- http://www.libyaonline.com- 2009/4/7

11 - المختار محمد إبراهيم، التنمية والفساد في ظل تدهور القيم.. تحليل اجتماعي. في: د.الطاهر محمد الهميلي، مرجع سالبق، ص ص 32 – 43.

12 - يبدو هذا واضحا في التقرير العام لديوان المحاسبة الليبي لسنة 2013، في ص 8، باب الملاحظات على قانون الميزانية العامة رقم 7 لسنة 2013م.

13 - د. البشير علي الكوت، الدور الليبي في عملية التكامل الأفريقي، في: د. حمدي عبد الرحمن حسن (تحرير)، **التكامل الإقليمي في افريقيا**، (بريتوريا – جنوب أفريقيا: معهد أفريقيا، الطبعة الأولى 2011)، ص ص 15 – 33.

14 - أنظر مثال على ذلك تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2013م، ص 32، فقرة 2.

15 –عبد الله محمد البيرة، دور ديوان المحاسبة في محاربة الفساد المالي،ورقة بحثية مقدمة لندوة حول ديوان المحاسبة (الواقع وأفاق التطوير)، كلية الاقتصاد- زليتن، 2013م.

16 - أنظر في ذلك تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2013، ص ص 35- 48.

17 - نقلاً عن مستشار بالمحكمة العليا في لقاء مع الباحث (الدكتور بشير الكوت) بتاريخ 8 مارس 2015.

18 - Corruption in Libya, http://wiki.openoil.net/index.

19 - Mohamed Eljarh, Op. Cit.